

## تنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية

طبقا لاتفاقيات التعاون القضائي بين الجزائر والدول المغربية

بقلم الدكتور: مهراوي عبد القادر

جامعة قاصدي مرباح/ ورقلة/ الجزائر.

مقدمة:

يكتسي موضوع تنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية أهمية خاصة ضمن موضوعات القانون الدولي الخاص، ذلك أن عدم تنفيذ الأحكام الأجنبية يؤدي لا محالة إلى اضطراب المعاملات الدولية، وضياع مصالح الأفراد الخاصة الدولية. لذلك عمدت أغلب التشريعات عند تنظيمها لمسألة تنفيذ الأحكام الأجنبية إلى التوفيق بين اعتبارين أساسيين: الاعتبار الأول: هو مراعاة حاجة المعاملات الدولية واستقرارها، والحفاظة على مصالح الأفراد.

الاعتبار الثاني: يتمثل في الحفاظة على سيادة الدولة وضمنان عدم المساس بنظامها العام.

وبحكم علاقات الجوار وتنقل الأفراد وحركة السلع بين الجزائر والدول المجاورة (الدول المغربية)، عمدت الجزائر منذ السنوات الأولى لاستقلالها إلى إبرام اتفاقيات ثنائية للتعاون القضائي مع كل من المغرب (1963)، وتونس (1963)، وموريتانيا (1969)، وليبيا (1994)، وأبرمت في إطار اتحاد المغرب العربي اتفاقية رأس لانوف للتعاون القانوني والقضائي (1991) أخذت بعين الاعتبار تحديد شروط و ضوابط تنفيذ الأحكام الصادرة في البلد الآخر.

واعتبارا للتعديل الذي مس قانون الإجراءات المدنية الجزائري (الأمر رقم 154/66 المؤرخ في 08 يونيو 1966)، والذي أفضى إلى إصدار قانون الإجراءات المدنية والإدارية (القانون 09/08 المؤرخ في 25 فبراير 2008) الذي جاء متوافقا مع الاتجاهات الحديثة في القانون المقارن نطرح إشكالية الدراسة ضمن التساؤل التالي:

كيف نظمت اتفاقيات التعاون القضائي بين الجزائر والدول المغربية مسألة تنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية، وما مدى انسجام تلك الأحكام مع قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري؟

لمناقشة الإشكالية المطروحة قسمنا الدراسة إلى محورين:

في المحور الأول نتعرض للتنظيم الاتفاقي لتنفيذ الأحكام الأجنبية بين الجزائر والدول المغاربية.

أما في المحور الثاني فتتطرق لمدى استجابة قانون الإجراءات المدنية والإدارية للأحكام التي قررتها الاتفاقيات الثنائية بين الجزائرية والدول المغاربية.

محور الأول: التنظيم الاتفاقي لتنفيذ الأحكام الأجنبية بين الجزائر والدول المغاربية

نظرا للفراغ القانوني الذي ورثته الجزائر عقب استقلالها، شرعت في إبرام عدد من الاتفاقيات الثنائية للتعاون القضائي مع بعض الدول العربية والغربية بغرض تنظيم علاقات التعاون في المجال القانوني والقضائي، سدت بواسطتها بعض النقص التشريعي، إلى أن جاء الأمر 154/66 الذي تبني نظرية المراقبة والأمر بتنفيذ الأحكام الأجنبية في مادة وحيدة هي المادة 325<sup>1</sup>، ليتم تفصيل المسألة في قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد.

وقبل التطرق للشروط التي حددتها الاتفاقيات الثنائية لتنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية، يكون من الضروري التعرض للقواعد العامة المتعلقة بتنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية في مختلف النظم القانونية.

أولاً: القواعد العامة لتنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية

تتخذ تشريعات الدول مواقف متباينة من الأحكام القضائية الأجنبية، فيرفض بعضها الأحكام الأجنبية، بينما يعتمد بعضها نظام الدعوى الجديدة، فيما يأخذ البعض الآخر بنظام الأمر بالتنفيذ. فما هو الحكم القضائي الأجنبي وما هي سلطات القاضي في تنفيذه؟

1- الحكم القضائي الأجنبي المقصود بنظام التنفيذ

الحكم بمفهومه الواسع هو كل قرار تصدره المحاكم في خصومة مطروحة أمامها، أو في غير خصومة (الأوامر الولائية) تبعا للإجراءات المنصوص عليها قانونا، فهو يشمل كلا من الحكم القضائي والعمل الولائي.

أما الحكم القضائي الأجنبي المقصود بنظام التنفيذ الذي نحن بصدد دراسته فهو كل قرار صادر باسم سيادة أجنبية، ويخص علاقة يحكمها القانون الخاص، سواء كان حكما أو عملا ولائيا.

وقد عرفت اتفاقية الرياض للتعاون القضائي بين الدول العربية الحكم المقصود بالتنفيذ بأنه " كل قرار أيا كانت تسميته يصدر بناء على إجراءات قضائية أو ولائية من محاكم أو أية جهة مختصة لدى أحد الأطراف المتعاقدة"<sup>2</sup>، فيشترط في الحكم القضائي الأجنبي تحقق شرطين أساسيين هما:

أ/ صدور الحكم باسم سيادة أجنبية: يعتبر الحكم القضائي أجنبيا إذا كان صادرا باسم سيادة أجنبية دون النظر إلى المكان الذي صدر فيه، ولا إلى القضاة الذين أصدروه. فلا يدخل في طائفة الحكم الأجنبي الأحكام الصادرة عن القنصليات أو التي تصدر في حالات الحماية أو الاحتلال أو الضم أو التجزئة<sup>3</sup>، بينما تعتبر الأحكام الصادرة عن الهيئات الدولية التي لها سلطة القضاء كمحكمة العدل الدولية والمركز الدولي لحل المنازعات المتعلقة بالاستثمار أحكاما أجنبية<sup>4</sup>.

ب/ يخص علاقة يحكمها القانون الخاص: لا تخضع لنظام الأمر بالتنفيذ إلا أحكام القانون الخاص، وهي الأحكام المدنية والأحكام التجارية. أما الأحكام الجزائية والأحكام الإدارية والأحكام المالية فهي تخضع لنظام آخر يختلف عن نظام الأمر بالتنفيذ، وعليه يمكن تنفيذ الحكم القاضي بالتعويض الصادر عن محكمة جنائية في طلبات مدنية مرتبطة بالدعوى العمومية، وكذلك أحكام الحالة والأهلية باعتبارها تدخل ضمن طائفة الأحكام المدنية.<sup>5</sup>

## 2- مبررات الاعتراف بالأحكام الأجنبية و تنفيذها

اتجه الفقه الحديث موقفا مؤيدا للاعتراف بالأحكام الأجنبية بناء على عدة مبررات منها:

أ/ مبدأ المعاملة بالمثل: من باب قواعد المجاملة وتبادل المنافع، تعترف الدول بتنفيذ الأحكام الأجنبية الصادرة عن محاكم الدول التي تبادلها نفس الموقف. وقد أخذت بهذا المبدأ الكثير من التشريعات منها المشرع التونسي الذي نص عليه في المادة 11 من مجلة

القانون الدولي الخاص التونسي<sup>6</sup>، كما نص عليه المشرع الأردني في المادة 7 من قانون تنفيذ الأحكام الأجنبية.

ويرى جانب من الفقه أن مبدأ المعاملة بالمثل هو تجسيد لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، فيما يرى جانب آخر أن هذا الشرط ذو طبيعة سياسية لا يجوز أن يعلق عليه تنفيذ الأحكام الأجنبية أو عدم تنفيذها، فيبغى للدولة أن تقدر مسألة جواز تنفيذ الأحكام الأجنبية وفق ما تراه مناسباً للعدالة واستقرار المعاملات بصرف النظر عما تجري عليه الدول الأخرى<sup>7</sup>.

ب/ مبدأ الحقوق المكتسبة: يجب الاعتراف بالحكم القضائي الأجنبي تحقيقاً لمبدأ الحق المكتسب، فما دام أن الحكم الأجنبي قد أقر حقاً أو مركزاً قانونياً لطرف ما يتعين احترام هذا الحكم في الدول الأخرى، فكما يحترم دولياً العقد الذي ينشأ الحق الذي يتولد في دولة وفقاً لقانونها، كذلك يحترم دولياً الحكم الذي تصدره محاكم دولة وفقاً لقانونها<sup>8</sup>.

ج/ مبدأ العدالة: غاية القانون الدولي هي تحقيق العدالة للدائن والمدين رغم اختلاف جنسية أحدهما عن الآخر. فما دام أن صاحب الحق قد حصل على حكم قضائي يجب مساعدته للحصول على حقه المكتسب في كل زمان ومكان، وإلا فإن المعتدي سينجو من حكم العدالة ويستفيد استفادة غير مشروعة.

د/ مبدأ استقرار المعاملات في النظام الدولي: يؤدي عدم الاعتراف بالحكم القضائي الأجنبي إلى ضياع حقوق الأفراد مما يسبب الفوضى في المعاملات بين الأفراد في الدول المختلفة<sup>9</sup>.

### 3/ سلطات القاضي في تنفيذ الأحكام الأجنبية

الأصل أن الأحكام القضائية لا تكون قابلة للتنفيذ في غير الدولة التي صدرت من محاكمها ما لم توجد اتفاقية دولية نافذة تلزمها بذلك، تطبيقاً لمبدأ السيادة والاستقلال، لأن الأمر قد يتطلب تحريك القوة العمومية التي تمثل أحد أهم مظاهر سيادة الدولة على إقليمها.

لكن اتساع العلاقات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية، وتشابكها بين الأفراد المنتمين إلى دول مختلفة، والمبررات العديدة الداعية لذلك، جعلت الفقه القانوني يكاد يجمع

على تبنى فكرة تنفيذ الأحكام القضائية في غير الدولة التي صدرت فيها، غير أن مواقف الدول تباينت بشأن الاعتراف بالأحكام القضائية الأجنبية و تنفيذها إلى اتجاهات أربعة كالآتي:

- دول لا تعترف بالأحكام القضائية الأجنبية بتاتا ما لم توجد اتفاقية دولية نافذة منضمة إليها، مثل هولندا.

- دول تعترف بالأحكام القضائية الأجنبية بعد مراجعة مضمونها قبل تنفيذها وفق ما يعرف بنظام المراجعة، فإما أن تكون مراجعة في الموضوع (révision au fond) كالتي سادت في فرنسا ما بين 1819 و 1933 ليهجرها القضاء الفرنسي إلى مراجعة ضيقة أو محدودة (révision limitée) سادت في فرنسا إلى حين صدور حكم محكمة النقض الفرنسية الصادر في 07 جانفي 1964 والشهير بقضية ميترز (MUNZER) الذي أسس لنظام المراقبة أو التدقيق.

- دول تعترف بالأحكام القضائية الأجنبية بعد تدقيقها ومراقبتها للتأكد من توافر الشروط التي يتطلبها قانونها دون مراجعة مضمونها، وهو ما يعرف بنظام المراقبة أو التدقيق. و قد تأصل هذا النظام في أغلب النظم القانونية الحديثة، خاصة بعد صدور حكم ميترز الذي على أساسه تم حصر شروط تنفيذ الحكم الأجنبي في فرنسا فيما يلي:

✓ أن يكون الحكم الأجنبي قد صدر من محكمة مختصة

✓ أن يكون القاضي الأجنبي قد طبق القانون المختص

✓ أن يكون القاضي الأجنبي قد اتبع إجراءات صحيحة في إصداره

✓ ألا يشتمل على غش نحو القانون

✓ ألا يكون الحكم مخالفا للنظام العام.

- دول أخرى تقضي بوجود إقامة دعوى جديدة للمطالبة بالحق مضمون الحكم الأجنبي، مع تقديم الحكم القضائي الأجنبي المطلوب تنفيذه كدليل إثبات في هذه الدعوى، ويعتمد هذا الأسلوب في الدول الأنجلو سكسونية<sup>10</sup>.

ثانيا: التنظيم الاتفاقي لتنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية في الجزائر

بحكم علاقات الجوار وتنقل الأفراد وحركة السلع بين الجزائر والدول المجاورة (الدول المغاربية)، كانت أولى الاتفاقيات الثنائية في هذا المجال هي الاتفاقيتين الثنائيتين مع كل من المغرب و تونس، ثم أبرمت اتفاقيتين مع كل من موريتانيا و ليبيا، و تعتبر الجزائر طرفا في اتفاقية رأس لانوف للتعاون القانوني والقضائي بين دول اتحاد المغرب العربي، كما تربطها بالدول المغاربية اتفاقية الرياض المبرمة في إطار جامعة الدول العربية باعتبار كل الدول المغاربية أطرافا فيها.

#### 1- اتفاقيات التعاون القضائي بين الجزائر والدول المغاربية

أبرمت الجزائر عددا كبيرا من اتفاقيات التعاون القضائي والقانوني مع عدة دول تربطها بهم علاقات تعاون تجاري وحركة أفراد وسلع وخدمات متبادلة، من أهمها الاتفاقيات المبرمة مع دول اتحاد المغرب العربي على التفصيل التالي:

–الاتفاقية الجزائرية المغربية الموقع عليها بتاريخ 15/03/1963 المصادق عليها بالأمر رقم 68/69 المؤرخ في 02/09/1969، المعدلة والمتمة بالبروتوكول الموقع بتاريخ 15/01/1969 (الجريدة الرسمية رقم 77 )

–الاتفاقية الجزائرية التونسية الموقعة بتاريخ 26/07/1963 المصادق عليها بمقتضى المرسوم رقم 63/450 المؤرخ في 14/11/1963 (الجريدة الرسمية رقم 87 الصادرة بتاريخ 22/11/1963).

–الاتفاقية الجزائرية الموريتانية الموقع عليها بتاريخ 03/12/1969 المصادق عليها بالأمر رقم 4/470 المؤرخ في 15/01/1970 (الجريدة الرسمية رقم 14 الصادرة بتاريخ 11/02/1970).

–الاتفاقية الجزائرية الليبية الموقع عليها بتاريخ 08/08/1994 المصادق عليها بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 95-367 المؤرخ في 12/11/1995 (الجريدة الرسمية رقم 69 الصادرة بتاريخ 15/11/1995).

–اتفاقية التعاون القضائي والقانوني بين دول اتحاد المغرب العربي الموقع عليها بتاريخ 9 و10 مارس 1991 المصادق عليها بالمرسوم الرئاسي رقم 181/94 المؤرخ في 27/06/1994 (الجريدة الرسمية رقم 43 الصادرة بتاريخ 03/07/1994).

## 2- شروط تنفيذ الأحكام الأجنبية وفقا لاتفاقيات التعاون القضائي

الملاحظة الأولى التي يمكن تسجيلها حول الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر والدول المغاربية هو التشابه الكبير فيما يتعلق بشروط تنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية، رغم بعض الاختلافات التي سنشير إليها في حينها، كما يمكن تسجيل التشابه أيضا بين تلك الاتفاقيات واتفاقية التعاون القضائي بين الجزائر وفرنسا باعتبارها أول اتفاقية نافذة بين الجزائر ودولة أجنبية، وتشابهها أيضا مع الشروط التي نصت عليها اتفاقية الرياض للتعاون القضائي والقانوني بين الدول العربية التي تعتبر الجزائر وكل الدول المغاربية الأخرى أطرافا فيها<sup>11</sup>.

بالرجوع لنصوص الاتفاقيات الثنائية نجد أنها قد اتفقت على أربعة شروط ليكون الحكم الأجنبي قابلا للتنفيذ في الجزائر، ويضيف بعضها شروطا أخرى.

الشرط الأول: وجوب صدور الحكم من محكمة مختصة، حسب القوانين المطبقة في الدولة الطالبة، إلا إذا تنازل المعني عن طلبه بصورة أكيدة.

نصت كل الاتفاقيات الثنائية على هذا الشرط مع اختلافات طفيفة في التعبير<sup>12</sup>، ويوافق الشرط الأول المذكور في قرار ميتر سابق الإشارة إليه. ومقارنة محتوى هذا الشرط مع ما جاء في الاتفاقية الجزائرية الفرنسية نجد هذه الأخيرة تنص في مادتها الأولى على "أن يصدر الحكم من محكمة مختصة وفقا للقواعد الخاصة بتنازع الاختصاص المطبق في الدولة التي سينفذ الحكم لديها"، وهنا يطرح الإشكال التالي: هل يكون من الأصوب أن يعود القاضي لقانونه الوطني ليقرر ما إذا كانت المحكمة الأجنبية التي أصدرت الحكم مختصة دوليا في إصداره، أم يعود لقواعد الاختصاص في الدولة طالبة التنفيذ؟ إن الأخذ بالفرض الثاني الذي جاء في الاتفاقيات الجزائرية المغاربية يؤدي بالقاضي الجزائري إلى الخوض في قوانين الدول الأخرى للتأكد من صحة اختصاصها، بينما يؤدي الفرض الأول الوارد في الاتفاقية الجزائرية الفرنسية إلى اعتماد القاضي الجزائري على قواعد الاختصاص في قانونه الوطني.

وبناء على هذا الشرط إذا كان أحد أطراف الحكم جزائريا وتمسك بتطبيق المادتين 41 و 42 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية تكون المحاكم الجزائرية مختصة في كل نزاع يتعلق بالالتزامات التعاقدية بغض النظر عن مكان إبرام العقد ومحل إقامة الأطراف.

#### الشرط الثاني: حضور الأطراف قانونا أو من ينوب عنها أو اعتبارها غائبة

نصت المادة 20/ب من الاتفاقية الجزائرية المغربية على شرط "حضور الأطراف قانونا أو من ينوب عنها أو اعتبارها غائبة"، بينما أضافت المادة 19/ب من الاتفاقية الجزائرية التونسية عبارة "...حسب قانون الدولة الذي صدر فيه الحكم" بينما جاء في المادة 19/ب من الاتفاقية الجزائرية الموريتانية على: "حضور المحكوم عليه أو تكليفه بالحضور قانونا"، وهي نفس الصيغة التي جاءت في المادة 20/ب من الاتفاقية الجزائرية الليبية "أن يكون المحكوم عليه حاضرا بنفسه أو من ينوب عنه، أو بلغه الإعلان بصورة قانونية حسب قانون الدولة التي صدر فيها الحكم أو القرار ولم يحضر".

والإشكال الذي يطرح بالنسبة للاتفاقيات التي نصت على رجوع قاضي الصيغة التنفيذية لإجراءات الحكم في الدولة طالبة التنفيذ، يكون عديم الجدوى ما دام أن الحكم المراد تنفيذه قد اكتسب قوة الشيء المقضي فيه.

#### الشرط الثالث: اكتساب الحكم قوة الشيء المقضي فيه، وأصبح قابلا للتنفيذ حسب

قانون الدولة التي صدر فيها

أدرج هذا الشرط ضمن الفقرة ج من كل الاتفاقيات الثنائية مع الدول المغربية، واستثنت من ذلك الاتفاقية الجزائرية الليبية الأحكام التي تأمر فقط باتخاذ إجراءات تحفظية أو مؤقتة شريطة أن تكون قابلة للتنفيذ. وقد نصت على هذا الشرط أيضا اتفاقية الرياض في المادة 30 التي أمرت برفض الحكم في حالات مخالفته لأحكام الشريعة الإسلامية أو النظام العام أو أحكام الدستور، أو إذا كان غاييا ولم يعلن الخصم المحكوم عليه بالدعوى أو الحكم إعلانا صحيحا، بالإضافة إلى حالة عدم مراعاة قواعد قانون الطرف المتعاقد المطلوب إليه الاعتراف، الخاصة بالتمثيل القانوني للأشخاص عديمي الأهلية أو ناقصيها.



الشرط الرابع: عدم مخالفة الحكم للنظام العام أو للمبادئ القانونية للبلد المطلوب إليه

التنفيذ

تأخذ مختلف النظم القانونية بفكرة النظام العام المرتبطة ارتباطا وثيقا بسيادة الدولة. فقد تواترت التشريعات المختلفة على تطلبه، ومن بينها القانون الألماني والسويسري والمصري واللبناني والأردني وغيرها. والهدف من هذا الشرط هو منع إصدار الأمر بتنفيذ الأحكام الأجنبية المعارضة مع الأسس الجوهرية السائدة في دولة القاضي المراد تنفيذ الحكم الأجنبي فيها.

شروط أخرى:

- نصت الاتفاقية الجزائرية الليبية على شرطين آخرين هما:

✓ ألا يكون الحكم أو القرار مخالفا لحكم أو قرار صدر في البلد المطلوب منه

التنفيذ و اكتسب قوة الشيء المقضي فيه،

✓ ألا توجد لدى محاكم البلد المطلوب منه التنفيذ دعوى قيد النظر.

- نصت الاتفاقية الجزائرية الموريتانية عند الاقتضاء تقديم ترجمة للوثائق المطلوب

تقديمها للمحكمة بمناسبة تقديم طلب الأمر بالتنفيذ<sup>13</sup>.

3- إجراءات تنفيذ الأحكام الأجنبية وفقا لاتفاقيات التعاون القضائي

بالرجوع للاتفاقيات المبرمة بين الجزائر والدول المغاربية نجدها تحدد الوثائق

الواجب إرفاقها بالدعوى المتعلقة بطلب منح الصيغة التنفيذية، وهي حسبما جاء في نص

المادة 25 من الاتفاقية الجزائرية المغربية:

- صورة رسمية للحكم تتوفر فيها الشروط اللازمة لإثبات صحتها؛

- أصل عقد الإعلان للحكم أو محل عقد يجل محل هذا الإعلان؛

- شهادة من كتاب الضبط المختصين تثبت أنه لا يوجد اعتراض على الحكم ولا

استئناف ولا طعن بالنقض؛

- نسخة طبق الأصل من ورقة التكليف بالحضور الموجهة إلى الطرف الذي تخلف

عن حضور المرافعة.

نجد نفس النص في المادة 24 من الاتفاقية الجزائرية التونسية، والمادة 24 من الاتفاقية الجزائرية الموريتانية مع إرفاق الوثائق السابقة عند الاقتضاء بترجمة لجميع تلك الوثائق معترف بصحتها حسب القواعد المقررة في قانون الدولة المقدم إليها الطلب، بينما تشير الاتفاقية الجزائرية الليبية إلى شهادة تثبت أن الطرف المتعيب عن الجلسة والصادر ضده الحكم قد أعلن بالحضور أمام الجهات المختصة إذا كان الحكم المطلوب تنفيذه قد صدر غيابيا.

#### اخور الثاني: تنفيذ الأحكام الأجنبية طبقا لقانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري

كان أول نص تشريعي يتطرق لموضوع تنفيذ الأحكام الأجنبية بالجزائر ما تضمنته المادة 325<sup>14</sup> والمادة 8 الفقرة الأخيرة من قانون الإجراءات المدنية (الأمر رقم 154/66 المؤرخ في 1966/06/08) الذي حل إشكالا قانونيا هاما ورثته الجزائر عن الفترة الاستعمارية، إلا أن الغموض الذي اكتنف المادة 325 وعدم انسجامها مع ما تضمنته اتفاقيات التعاون القضائي التي أبرمتها الجزائر مع غيرها من الدول، جعل القضاء الوطني لا يستقر على موقف معين، ما دعا بالمشرع الوطني إلى معالجة المسألة بنصوص جديدة تتماشى مع ما توصلت إليه التشريعات الحديثة، فأدرجها في صلب قانون الإجراءات المدنية و الإدارية الجديد (القانون 10/08) محددًا شروط و إجراءات تنفيذ الحكم الأجنبي في الجزائر بأكثر تفصيل.

أولاً: شروط تنفيذ الأحكام الأجنبية وفقا لقانون الإجراءات المدنية والإدارية

نظم قانون الإجراءات المدنية والإدارية مسألة تنفيذ الأحكام والعقود والسندات الأجنبية بالمواد من 605 إلى 608 وألزم طالب التنفيذ باستصدار أمر بالتنفيذ من الجهات القضائية الجزائرية، وبذلك يكون قد أخذ بنظرية المراقبة، كما ألزم تلك الجهات القضائية بالنظر في تحقق مجموعة من الشروط الموضوعية والشكلية في الأمر أو الحكم أو القرار الصادر من جهات قضائية أجنبية والمطلوب تنفيذه بالجزائر.

حددت المادة 605 ق م إ شروط تنفيذ الأوامر والأحكام والقرارات الأجنبية، كما نظم القانون الاختصاص النوعي للمحاكم، فأعطى الاختصاص للمحاكم المعقدة في مقر المجالس القضائية التي يوجد في دائرة اختصاصها موطن المنفذ عليه أو محل التنفيذ دون

سواها للنظر والفصل في طلب تنفيذ الحكم الأجنبي، وهذا بموجب نص المادة 607 ق إ م<sup>15</sup>.

ويتضح من نص المادة 605 أن المشرع الجزائري قد ساير التشريعات الحديثة متبنيا نظام المراقبة الذي سبق أن اعتمده الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الجزائر مع غيرها من الدول. وعليه فإن الحكم الأجنبي لا يتمتع بالقوة التنفيذية إلا بعد منحه الصيغة التنفيذية<sup>16</sup>، متى توفرت فيه الشروط التي عددها هذه المادة، مع تأكيد المادة 608 ق إ م إ على عدم الإخلال بأحكام المعاهدات الدولية والاتفاقيات القضائية التي تبرم بين الجزائر وغيرها من الدول.

بالرجوع للمادة 605 ق إ م إ نجد أنها قد حددت شروط تنفيذ الأوامر والأحكام والقرارات الأجنبية بقولها: " لا يجوز تنفيذ الأوامر والأحكام والقرارات الصادرة من جهات قضائية أجنبية في الإقليم الجزائري، إلا بعد منحها الصيغة التنفيذية من إحدى الجهات القضائية الجزائرية متى استوفت الشروط الآتية:

#### الشرط الأول: ألا تتضمن ما يخالف قواعد الاختصاص

بمعنى أن تكون المحكمة الأجنبية مختصة بإصدار الحكم المراد تنفيذه، فإذا لم يكن صادرا عن محكمة مختصة أو ذات وظيفة فلن تمنح له الصيغة التنفيذية. غير أن الإشكال الذي تطرحه هذه الفقرة هو عدم ذكرها لنوع الاختصاص المطلوب، أهو الاختصاص النوعي والمكاني، أم يقتصر الأمر على الاختصاص الدولي لهذه المحكمة.

بالمقارنة مع بعض التشريعات العربية نجد المشرع المصري مثلا ينص في المادة 1/298 مرافعات على أن يكون الحكم صادرا عن هيئة قضائية مختصة طبقا لقواعد الاختصاص القضائي الدولي المقررة في قانونها، ويضيف شرطا آخر أن تكون المحاكم المصرية غير مختصة بالمنازعة التي صدر فيها الحكم أو الأمر الأجنبي، ونصت المادة 1014 من قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني على أن يكون الحكم صادرا عن قضاة مختصين بحسب قانون البلد الذي صدر فيه، شرط ألا يكون اختصاصهم مقررا بالنظر إلى جنسية المدعي فقط.

لكن ما هو القانون الذي يرجع إليه لمعرفة ما إذا كانت المحكمة الأجنبية مختصة أم لا ؟  
تباينت وجهات النظر في المسألة، فبنى كلا من المشرع المصري والبناني الرجوع  
إلى قواعد الاختصاص القضائي الدولي المقررة في قانون المحكمة التي أصدرت الحكم، بينما  
نادى جانب من الفقه الفرنسي، وتبعته أحكام القضاء الفرنسي، وعملت به بعض  
التشريعات يتمثل في تأييد الرجوع إلى قواعد الاختصاص العام المباشر في قانون القاضي  
المطلوب تنفيذ الحكم الأجنبي لديه، و في هذا الفرض تسمى تلك القواعد بقواعد  
الاختصاص العام غير المباشر<sup>17</sup>.

يستند الفقه المؤيد لنظام الاختصاص العام غير المباشر على أساسين أولهما نظري  
والثاني عملي:

الأساس النظري: يتمثل في أن القواعد المنظمة للاختصاص القضائي لا تختلف عن  
القواعد المنظمة لتنازع القوانين، و ما دام الأمر كذلك فإن دور قاضي التنفيذ لا يقتصر  
على تحديد الحالات التي تكون فيها المحاكم الوطنية مختصة، بل يشمل أيضا الحالات التي  
يعترف فيها بالاختصاص للمحاكم الأجنبية.

الأساس العملي: مؤداه أن تكليف القاضي بمعرفة القواعد المنظمة للاختصاص  
القضائي الدولي للدول المختلفة أمر في غاية الصعوبة، إلا أنه يطرح إشكالا آخر يتعلق  
بكون القاضي الذي أصدر الحكم لا يعلم هو الآخر عند إصداره للحكم أمام أي الدول  
سوف يطلب تنفيذه.

والحل أن يبذل قاضي التنفيذ جهده في البحث عن مضمون القانون الأجنبي من  
تلقاء نفسه، وبمساعدة الخصوم، وهنا تثار مسألة هامة هي مسألة الغش نحو الاختصاص،  
فقد يلجأ بعض الأطراف إلى محاكم دولة لعلمهم أن القضاء الذي سوف يصدر عنها  
سيحقق مآربهم الخاصة، كالتجاء الأطراف لمحاكم دولة تسهل الطلاق ليس فقط لأن  
قانونها المادي المطبق في الدعوى يسمح بالطلاق، و لكن أيضا لأنها تقيم اختصاص محاكمها  
على مجرد الوجود العابر للأجنبي على إقليمها. في مثل هذه الحالة يرى بعض الفقه رفض  
تنفيذ الحكم المشوب بالغش، وهو الرأي الذي أصبح جزءا من القانون الوضعي الفرنسي  
بعد صدور حكم محكمة النقض الفرنسية في 06 فبراير 1985 في القضية المعروفة باسم

SIMITCH التي قررت المحكمة بشأنها أنه يكون للقاضي أن يرفض تنفيذ الحكم الأجنبي إذا كان اختيار القضاء الأجنبي ينطوي على غش حتى ولو كانت المحكمة الأجنبية التي أصدرت الحكم مختصة بالمنازعة<sup>18</sup>.

الشرط الثاني: أن يكون الحكم المراد تنفيذه حائزا لقوة الشيء المقضي به طبقا لقانون

البلد الذي صدر فيه

يتم مراقبة ذلك وفقا للنظام القانوني للمحكمة الأجنبية التي أصدرت الحكم. وهذا الشرط كما رأينا سابقا نصت عليه كل الاتفاقيات الثنائية والمتعددة المبرمة بين الجزائر والدول المغاربية. وترجع علة اشتراط قوة الشيء المقضي فيه في الحكم الأجنبي إلى فكرة توفير الاستقرار، فلو لم يكن الحكم نهائيا لأمكن الطعن فيه ولربما تم إلغاؤه في الدولة التي صدر فيها.

وبخلاف الشرط السابق فقد حدد المشرع الجزائري هذه المرة القانون الذي يرجع إليه لمعرفة مدى توفر الحكم الأجنبي على قوة الشيء المقضي فيه، إذ أرجع الاختصاص صراحة لقانون البلد الذي صدر فيه الحكم.

و يترتب على اشتراط أن يكون الحكم حائزا لقوة الشيء المقضي فيه عدم إمكانية تنفيذ الأحكام غير القطعية والأحكام المشمولة بالنفاذ المعجل، إذ أنها تختمل الإلغاء والتعديل، كما لا تنفذ الأحكام الوقتية لأن لها حججة مؤقتة، هدفها حماية مصالح الخصوم إلى حين الفصل في نزاعهم<sup>19</sup>.

وتجدر الإشارة أن بعض الاتفاقيات قد نصت على الأمر بتنفيذ الأحكام التي تأمر باتخاذ إجراءات تحفظية أو وقائية شريطة أن تكون قابلة للتنفيذ<sup>20</sup>.

الشرط الثالث: ألا يتعارض مع أمر أو حكم أو قرار سبق صدوره من جهات قضائية

جزائرية، وأثير من المدعى عليه.

بتحليل نص الفقرة الثالثة من المادة 605 نجد أن هذا الشرط ليس من النظام العام، وليس للقاضي أن يتحقق منه إلا إذا أثاره المدعى عليه، كما أن المشرع سكت عن حالة صدور أمر أو حكم أو قرار من محكمة أجنبية أخرى، أي صدور حكمين أجبيين

متناقضين، فيرى الفقه وجوب إجراء المفاضلة بين الحكمين الأجبيين الحائزين لقوة الشيء المقضي فيه، وفقا لقواعد الاختصاص القضائي الدولي في القانون الوطني. وسكت المشرع أيضا عن حالة كون النزاع الصادر بشأنه الحكم القضائي الأجنبي محلا لدعوى مازالت مرفوعة أمام إحدى المحاكم الجزائرية، رغم ما يمكن أن يترتب عن ذلك من مخالفة للنظام العام في الجزائر.

ولا تنفق مع ما ذهب إليه الأستاذ الدكتور بن عصمان جمال عندما اعتبر أن مجرد رفع دعوى قضائية أمام القضاء الجزائري في نفس الموضوع ينبغي ألا تحول دون إمكانية الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي، لأن ذلك سيفتح باب التحايل لعرقلة سير دعوى التنفيذ في الجزائر<sup>21</sup>، وإنما نعتقد أنه من الواجب النظر فيما إذا كانت الدعوى المرفوعة أمام القضاء الوطني سابقة أو لاحقة عن تاريخ الدعوى التي اقترنت بالحكم الأجنبي، فإذا كانت الدعوى المرفوعة في الجزائر سابقة عن الدعوى المقترنة بالحكم الأجنبي ينبغي رفض طلب الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي وانتظار الفصل في الدعوى المرفوعة أمام القضاء الوطني، وهذا الطرح هو ما ذهب إليه المشرع اللبناني في قانون أصول المرافعات المدنية.

فقد نصت بعض التشريعات العربية على مثل هذا الشرط فجاء في المادة 4/298 من قانون المرافعات المصري أن "... الحكم أو الأمر لا يتعارض مع حكم أو أمر سبق صدوره من المحاكم الوطنية"، كما نصت على نفس الشرط المادة 1016 من أصول المرافعات المدنية اللبنانية بقولها: "على المحاكم اللبنانية أن ترفض الصيغة التنفيذية في الحالات التالية:

- إذا كان قد صدر بذات النزاع الذي أدى إلى صدور الحكم الأجنبي حكم نهائي عن القضاء اللبناني بين ذات الأطراف.

- إذا كانت لا تزال عالقة أمام القضاء اللبناني دعوى بذات النزاع و بين ذات الخصوم، تقدمت بتاريخ سابق للدعوى التي اقترنت بالحكم الأجنبي."

كما أن اتفاقية الرياض أخذت بهذا الشرط عندما قضت برفض الاعتراف بالحكم القضائي الأجنبي إذا كان النزاع الصادر بشأنه الحكم المطلوب الاعتراف به محلا لحكم

صادر في الموضوع بين الخصوم أنفسهم ويتعلق بذات الحق محلا وسببا وحائرا لقوة الأمر المقضي به لدى الطرف المتعاقد المطلوب إليه الاعتراف<sup>22</sup>.

#### الشرط الرابع: ألا يتضمن ما يخالف النظام العام والآداب العامة في الجزائر

يصف فقه القانون الدولي الخاص النظام العام بأنه صمام الأمان الذي يضمن عدم المساس بالمبادئ والأسس التي يقوم عليها كل مجتمع<sup>23</sup>. وتعتبر فكرة النظام العام فكرة مرنة تتغير من دولة لأخرى، فكل دولة حرة في تحديد ما يدخل ضمن نظامها العام انطلاقا من مبادئها السياسية والاجتماعية والدينية وغيرها.

ويقسم الفقه والقضاء في فرنسا النظام العام إلى نوعين: نظام عام من حيث الموضوع، ونظام عام من حيث الإجراءات، وعلى الحكم الأجنبي أن يحترم النوعين معا حتى يمكن الأمر بتنفيذه<sup>24</sup>. فيتحقق تعارض الحكم الأجنبي المطلوب تنفيذه مع النظام العام في دولة قاضي التنفيذ في صورتين:

✓ الصورة الأولى: تتعلق بالإجراءات المتبعة في إصدار الحكم كانتهاك حقوق الدفاع، أو عدم تسيب الحكم، إذا كان التسيب من النظام العام في دولة التنفيذ.

✓ الصورة الثانية: تتعلق بمخالفة المبادئ الأساسية و المثل العليا في دولة التنفيذ كأن يقضي بدفع دين قمار أو تخصيص نفقة لامرأة غير متزوجة زواجا شرعيا.

وما دام أن قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري لم يتعرض لوجوب تأكيد قاضي التنفيذ من صحة الإجراءات المتبعة عند إصدار الحكم، يبدو أن المشرع يقصد بالنظام العام صحة الإجراءات المتبعة في إصدار الحكم بالإضافة إلى احترامه للمبادئ الأساسية التي تحكم المجتمع الجزائري، ومن بينها قواعد الشريعة الإسلامية التي نصت عليها اتفاقية الرياض.

وتجدر الإشارة أخيرا أن الأمر قد استقر في فرنسا فقها وقضاء على أنه إذا كان الحكم يتضمن جزءا يخالف النظام العام في بلد التنفيذ وجزءا آخر يتوافق معه، يمكن لقاضي التنفيذ أن يأمر بتنفيذ الجزء الذي لا يتعارض مع نظامه العام، ورفض الجزء المتعارض معه، بشرط إمكانية تجزئة الحكم، لكن لا يمكنه تعديل منطوق الحكم<sup>25</sup>.

ثانيا: إجراءات طلب الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي

يؤول الاختصاص المحلي في دعوى منح الصيغة التنفيذية للحكم الأجنبي طبقا لما نصت عليه المادة 607 ق إ م إ إلى محكمة مقر المجلس القضائي التي يوجد في دائرة اختصاصها موطن المفد عليه أو محل التنفيذ، فيتعين على طالب التنفيذ في الجزائر أن يرفع دعوى طبقا للمادة 13 وما بعدها من قانون الإجراءات المدنية والإدارية. ولم يحدد القانون الوثائق الواجب إرفاقها بالدعوى، فيكون الأمر ملزما أن يستأنس القاضي بالاتفاقيات الدولية التي فصلت الوثائق الواجب تقديمها عند طلب التنفيذ، ومن شأن تقديم تلك الوثائق مساعدته في التأكد من توافر الشروط الواردة في المادة 605 ق إ م إ . فتقديم صورة رسمية للحكم طبق الأصل يفيد بوجود الحكم الأجنبي المطلوب تنفيذه، كما أن تقديم محضر تبليغ الحكم المطلوب تنفيذه أو أي وثيقة يمكن أن تحل محلها يفيد أن المحكوم ضده قد تم تبليغه بالحكم، و أن إجراءات التبليغ قد تم احترامها، كما أنه يكون من الضروري تقديم صورة طبق الأصل لورقة التكليف بالحضور متى كان الحكم غائبا<sup>26</sup>.

و يرى بعض الشراح أنه من الأصح اشتراط نسخة تنفيذية للحكم المراد تنفيذه، لأن تقديم النسخة الأصلية للحكم أو صورة رسمية طبق الأصل لا يشكل أي أثر على سير الدعوى، أما تقديم نسخة تنفيذية للحكم يفيد أن الحكم الأجنبي المطلوب تنفيذه استنفذ كل طرق الطعن، وأصبح صالحا للتنفيذ طبقا للدولة التي أصدرته<sup>27</sup>.

#### خاتمة:

انطلاقا مما سبق بيانه يمكن تحديد شروط تنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية في الجزائر وفق نظامين قانونيين مختلفين:

بالنسبة للدول التي تربطها مع الجزائر اتفاقيات تعاون قضائي تطبق الشروط الواردة في الاتفاقيات الثنائية، على اختلاف أحكامها، وينطبق الأمر على كل الدول المغاربية، كون المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية حسب الشروط المنصوص عليها في الدستور تسمو على القانون حسب نص المادة 132 من الدستور، مما يجعل القاضي يغوص في بحث القوانين الأجنبية في كل مناسبة يقدم أمامه طلب لتنفيذ حكم أجنبي.



- بالنسبة للدول التي لا تربطها مع الجزائر اتفاقيات تعاون قضائي تطبق أحكام المادة 605 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، فيصطدم قاضي الصيغة التنفيذية بالإشكالات التالية:

أولاً: عدم الاعتداد بشرط المعاملة بالمثل الذي يعتبر عدم الأخذ به انتقاصاً من السيادة الوطنية في نظر بعض الشراح.  
ثانياً: إمكانية تحايل الأطراف بواسطة الغش نحو الاختصاص التي لم ينظمها المشرع في قانون الإجراءات المدنية والإدارية.  
ثالثاً: إمكانية تعارض الحكم المراد تنفيذه مع حكم أجنبي آخر قابل للتنفيذ، أو إمكانية طرح نفس النزاع بين نفس الأطراف و نفس المحل والسبب أمام محكمة جزائرية، وفي هذه الحالات يبقى الأمر معلقاً على اجتهاد القاضي.

#### الهوامش :

<sup>1</sup> - جاء نص المادة 325 من قانون الإجراءات المدنية الجزائري كما يلي: «الأحكام الصادرة من جهات قضائية أجنبية، والعقود الرسمية المحررة بمعرفة موظفين عموميين أو موظفين قضائيين أجانب، لا تكون قابلة للتنفيذ في جميع الأراضي الجزائرية إلا وفقاً لما يقضي بتنفيذه من إحدى الجهات القضائية الجزائرية، دون إخلال لما قد تنص عليه الاتفاقيات السياسية من أحكام مخالفة».

<sup>2</sup> - المادة 25 من اتفاقية الرياض الموقعة في 06 أبريل 1983.

<sup>3</sup> - ولد الشيخ شريفة، تنفيذ الأحكام الأجنبية، دار هومة، الجزائر، 2004، ص. 31.

<sup>4</sup> - حفظة السيد الحداد، القانون الدولي الخاص، الكتاب الثاني، الاختصاص القضائي الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية وأحكام التحكيم، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2002، ص. 185.  
<sup>5</sup> - حمة مرامية، الأمر بتنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الملتقى الوطني حول تنظيم العلاقات الدولية الخاصة في الجزائر، واقع متطور، 21-22 أبريل 2010، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

<sup>6</sup> - المادة 11 من القانون عدد 97 لسنة 1998 المؤرخ في 27 نوفمبر 1998 المتعلقة بإصدار مجلة القانون الدولي الخاص التونسية.

<sup>7</sup> - حفظة السيد الحداد، المرجع السابق، ص. 195.

<sup>8</sup> - فراد عبد المعمر رياض، سامية راشد، الوسيط في تنازع القوانين و تنازع الاختصاص القضائي الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987، ص. 493.

- 9- غالب علي الداودي، القانون الدولي الخاص، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، ط1، 2011، ص 340.
- 10- غالب علي الداودي، المرجع السابق، ص. (338-339).
- 11- تم التوقيع على اتفاقية الرياض للتعاون القضائي و القانوني بين دول جامعة الدول العربية بتاريخ 6 أفريل 1983 و تعديل المادة 69 من الاتفاقية بتاريخ 26 نوفمبر 1997، صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 47/01 المؤرخ في 11/02/2001 الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة في 12/02/2001.
- 12- ورد هذا الشرط بنفس الصيغة في المادة 20 من الاتفاقية الجزائرية المغربية، والمادة 19 من الاتفاقية الجزائرية التونسية، والمادة 19 من الاتفاقية الجزائرية الموريتانية، بينما جاء في المادة 20 من الاتفاقية الجزائرية الليبية عبارة ".... ما لم يتنازل المعني صراحة أو ضمنا".
- 13- المادة 24 من الاتفاقية الجزائرية الموريتانية.
- 14- يعتبر الأستاذ محمد إسعاد أن المصدر التاريخي لنص المادة 325 ق إ م هو نصوص المواد 546 من تقنين الإجراءات المدنية الفرنسي والمواد 2123 و 2128 من التقنين المدني الفرنسي. أنظر ولد الشيخ شريف، المرجع السابق، ص. 153.
- 15- تنص المادة 607 ق إ م " يقدم طلب منح الصيغة التنفيذية للأوامر والأحكام والقرارات والعقود والسندات التنفيذية الأجنبية، أمام محكمة مقر المجلس التي يوجد في دائرة اختصاصها موطن المنفذ عليه أو محل التنفيذ "
- 16- نصت المادة 601 ق إ م على أنه " لا يجوز التنفيذ في غير الأحوال المستثناة بنص في القانون، إلا بموجب نسخة من السند التنفيذي، موهورة بالصيغة التنفيذية التالية: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية باسم الشعب الجزائري ...
- 17- حفيظة السيد الحداد، المرجع السابق، ص. 197.
- 18- حفيظة السيد الحداد، المرجع السابق، ص. (202-203).
- 19- بن عصمان جمال، تنفيذ الحكم الأجنبي في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري الجديد، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد الحادي والعشرون، جوان 2012، ص. 11.
- 20- المادة 20/ج من الاتفاقية الجزائرية الليبية.
- 21- بن عصمان جمال، المرجع السابق، ص 12.
- 22- المادة 30/د من اتفاقية الرياض.
- 23- بن عصمان جمال، المرجع السابق، ص. 14.
- 24- هذا التقسيم أشارت إليه محكمة النقض الفرنسية في حكم معروف باسم حكم (BACHIR).
- 25- ولد الشيخ شريف، المرجع السابق، ص. 171.
- 26- بن عصمان جمال، المرجع السابق، ص. 17.
- 27- ولد الشيخ شريف، المرجع السابق، ص. 187.